

ملكية الارض والعلاقات الزراعية في بلاد الشام في النصف الاول من القرن التاسع عشر

د. يوسف نعييسة
جامعة دمشق

شاهد النصف الاول من القرن التاسع عشر أحداثا هامة في الامبراطورية العثمانية ومنها بلاد الشام . فكانت الحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام (١٧٩٨ - ١٨٠١) وما نتج عنها من اشعار العثمانيين بالنقص تجاه اوروبا . وبحاجتها للاصلاح بشكل عام اذا ارادت أن تبقى، وتوقفت الفتوحات والقرصنة وغنائمهما وتوقفت قافلة الحج ما بين ١٨٠٧ - ١٨١١م وقامت ثورة اليونان مطالبة بالاستقلال ، وزحف الجيش المصري على بلاد الشام والاناضول ، وجاء الغربيون الى دمشق ليربطوا الاقتصاد الشامي بعجلة الاقتصاد الاوربي ، وازداد الضغط على النقد العثماني بمؤثرات داخلية وخارجية (الكشوفات الجغرافية والثورة الصناعية) .

وتردد صدى أزمة حادة في كافة ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العثمانية وانتشر العجز في السلطة المركزية ودب العناد في آلية الدولة العثمانية ، وخرجت اقاليم عدة من يدها . وفقد الجيش العثماني قدرته على القتال وأصبح عبئا على الدولة واقتصادها وأمنها ، وازداد استقلال الحكام الاقطاعيين وأدى ذلك الى العسف في العلاقات الزراعية ، وتحطيم قوى الانتاج الموجودة وعلى رأسها (الفلاحون) الذين يمثلون غالبية السكان . واستنفد النهب الاقطاعي الاقتصاد الفلاحي فخلت القرى من سكانها وأهملت الاراضي المزروعة . وأصبحت أرضا مواتا مليئة بالاشواك والاوغال ، وصارت المجاعة ظاهرة تتكرر ، وطبق العثمانيون مبدأ التكافل الجماعي في القرى فان هلكت أسرة فلاحية أو نزحت ، وقع عبء الضرائب على عاتق الاسر المتبقية، وان انقرضت قرية تحول عبء الضريبة الى القرى المجاورة ، فأنهك الفلاحين وزاد في خراب القرى والزراعة معا ، وازدادت حدة الصراع بين الاقطاعيين على استغلال الفلاحين. وجاء التجار من أنحاء المعمورة بمواد الرفاه للاقطاعيين فدفعوا اثمانها مما أنتجه الفلاحون .

« ملكية الارض واثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي » ، لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق فهدوة ، ٢٨ - ٣٠ / ١١ / ١٩٨٨ ،
دراسات تاريخية ، ٣٥ و ٣٦ اذار - حزيران ١٩٩٠ .

فانعكس كل ذلك على الأوضاع الاجتماعية بشكل عام وعلى الفلاحين بشكل خاص . ورغم أن الفلاحين كانوا القاعدة الأوسع في المجتمع وأداة الإنتاج التحتية في ذلك المجتمع الزراعي . إلا أن أوضاعهم لم تلق من الباحثين العرب الاهتمام الكافي ، إلا في فترة متأخرة .

يلاحظ أن العام في كل مقاطعات بلاد الشام بالنسبة للعلاقات الزراعية بين الفلاحين ومن يملكون الأرض ، أو حق الرقبة عليها ، هي علاقة مستغل ومستغل ، وتشهد هذه العلاقة عسفا أو تضعف ، على ضوء أوضاع كل مقاطعة والتركبة التاريخية على أرضها ، ويلاحظ أيضا ندرة ما بيد الفلاحين من ملكية خاصة (١) ، وصغر مساحتها وقلة إنتاجها إذا ما قيست بالملكيات الاقطاعية الواسعة ، وسهولة انتزاع هذه الملكية من أصحابها . وعجز السلطة العثمانية المركزية عن انصاف الفلاحين وحمايتهم . ولذلك نرى أن من كان يعمل في الأرض وينتج منها لا يملكها ، ومن كان يملكها لا يعمل فيها ، يحتجن معظم إنتاجها لنفسه دون الفلاحين . وهي العلاقة الظالمة .

أما مالكو الأرض الاقطاعيون فهم شيوخ القرى وشيوخ البدو ، ووجهاء المدن وكبار رجال الدين (المفتون والقضاة وتقباء الاشراف والمدرسون) وزعماء السباهية في الاصل وأغوات الانكشارية أيضا ، والتجار وغيرهم من رجال السلطة ، وكان هؤلاء من أصول عرقية مختلفة ، تربطهم بالفلاحين روابط قبلية أو عشائرية ، أو لا تربطهم بهم أية رابطة سوى رابطة الاستغلال . إذا جازت تسميتها برابطة !!

أما ملكيات الأرض فكانت أنواعا . منها ما هو بيد الدولة وهي الأكثر شيوعا والأوسع مساحة . ثم تليها ملكيات الاوقاف الخيرية أو الذرية (الاهلية) لدى المسلمين وأهل الذمة . وملكية الدولة كانت تابعة للسلطة المركزية في استانبول ، وتسيطر عليها قوى متسلطة في مقاطعات بلاد الشام . وكان منها :

اقطاع التملك ، واطقاع الاستغلال ، والاطقاع الاداري ، والهبات والمنح لكبار القادة والموظفين ، والاطقاع الشخصي . ومع ذلك نلاحظ وضعها خاصا في هذا المجال لكل مقاطعة من مقاطعات بلاد الشام ، نتيجة للتركبة التاريخية وللظروف الجغرافية . ففي مقاطعات غرب بلاد الشام (اللاذقية ولبنان وفلسطين) يظهر تأثير تركبة عهود ما قبل الاسلام ، ثم تركبة الفرنجة الصليبيين الذين استقروا في تلك المناطق لفترة طويلة من الزمن وطبقوا نظام الاقطاع الذي كان سائدا في أوربة العصور الوسطى (٢) ، اضافة للتأثير الاسلامي في مراحلها المختلفة .

- تنظيم الفلاحين الحربي :

شكل الفلاحون طائفة حرفية شأن الطوائف الاخرى . فكان لكل قرية شيخها .

وكان لعدة قرى أو للمقاطعة شيخ مشايخها . الا أن الرابطة الحرفية لم تكن واضحة وقوية شأن الحرف الاخرى . فقد كانت الرابطة الاقوى التي تشد الفلاحين اليها ، هي رابطة الدم أو الرابطة المذهبية أو العرقية . فشد الفلاحين انتمائهم للأسرة الواسعة أو العشيرة أو القبيلة . . ، وكان استقرار الفلاحين في القرية أو الرض أو المقاطعة ، منذ البداية ، على هذا الاساس . وحتى في القرى المختلفة استقرت الاسرة الواحدة في احدى حارات القرية دون غيرها من الاسر . وسميت تلك الحارة غالبا باسمها ، وكان لذلك الاستقرار فوائده ، فتشارك افرادها في اقتسام الضغوط التي كانت توجه اليها من خارجها . الا أنها من جهة أخرى ، جرت الفلاحين الى مواقف تتعارض مع مصالحهم ، فاستخدم الحكام الفرقة العائلية العشائرية ، لاثارة الخلافات فيما بينهم لابتزازهم ، وكان الفلاحون يقادون الى القتال فيما بينهم دون أن يكون ذلك لمصلحتهم كما حصل لفلاحين غوطة دمشق في ١٨٣١م حين انتصر أهل الحقلة لأهل العمارة في صراع الآخرين مع أهل الميدان (٣) .

وفي مقاطعات اللاذقية الجبلية ، جر الاقطاعيون (زعماء العشائر) فلاحيههم للصدام مع فلاحى المقاطعات المجاورة لاتفه الاسباب أو للخلافات التي كانت تنشب بين هؤلاء الاقطاعيين . ففي منتصف القرن التاسع عشر هاجم فلاحو مقاطعة الكلبية (القرداحة) مقاطعة بني علي (عين الشقاق) (٤) . كما هاجم فلاحو الكلبية فلاحى المهالبة والمعاصرة (الى الشرق من الكلبية في أعالي جبال اللاذقية) . فأزهقت الارواح وقطعت الاشجار ، وحرقت الفلال على البيادر وفي الحقول . وردمت الآبار ونهبت البيوت وذبحت المواشي أو نهبت ، فخلت قرى عديدة من سكانها بعد أن أصابها الخراب والدمار . ومع ذلك لم يقو الفلاحون على الانسلاخ عند العشيرة « لان الشاة التي تترك القطيع تلتهمها الذئاب » في وقت ضعفت فيه السلطة المركزية في استانبول ، وعجزت عن توفير الامن والاستقرار ، مما انعكس سلبا على فلاحى تلك المقاطعات (٥) .

وكان ديدن الحكام العثمانيين « القاء البغض وعدم الوفاق والمحبة بين الاقطاعيين (لاضعافهم جميعا) . . . ولولا وجود البغض بينهم لما كان أحد قدر شرب ماء من عندهم » .

أما وضع فلاحى المقاطعات الساحلية وخاصة القرى المجاورة للاذقية فكان أسوأ من اخوانهم فلاحى المقاطعات الجبلية ، لوجودهم بالقرب من المدينة مقر الاقطاعيين والحكام المنفذين . « فكانوا كالعبيد مشتراة الدراهم » (٦) .

وفي جنوب بلاد الشام وخاصة في حوران كان تنظيم الفلاحين على اساس عشائري ايضا ، ولم يبرز تأثير التنظيم الحرفي في الحفاظ على حقوقهم ، بل جرهم التعصب

العشائري للصدام مع فلاحين آخرين ، اضافة الى تعرضهم لهجمات البدو ، اذا ما تخلفوا عن دفع الخوات لهم ، خاصة في السنين العجاف . وتراوحت المبالغ التي دفعتها قرى حوران المجاورة للبادية في ١٨١٢م ما بين ١٥٠-٥٠٠ قرش . وكانت قرية عمارة مثلا تدفع ١٥٠ قرشا ، وقرية ازرع ١٨٠ قرشا ، وقرى أخرى تدفع ١٢٠ قرشا وهكذا . ويذكر الرحالة بوركهارت الذي زار حوران في هذه الفترة أنه (قليلا ما نرى فلاحين ولدوا في قرية ما من حوران يموتون في مسقط رأسهم لكثرة ترحالهم هربا من ظلم الحكام والبدو « فلم يزرعوا الارض من أجل الغرباء » (٧) .

ولم يكن وضع الفلاحين في فلسطين بأفضل من اخوانهم في المقاطعات الاخرى ، فتعرضوا في عهد الجزار لبطشه وأعمال السخرة . فهجر عدد كبير منهم قراهم (٨) وفي ولاية حلب كان البلاء أعم وأشمل . وهجر الفلاحون قراهم الى المدن وأماكن أخرى . . رغم البرود الذي ساد علاقاتهم مع أبناء المدن فخلت قرى كثيرة من سكانها وأصبحت خرابا ، ولم يبق من ٣٢٠٠ قرية مسجلة في سجلات الضرائب سوى ٤٠٠ (٩) .

ـ الضرائب المفروضة على الفلاحين وآثارها السيئة عليهم وعلى الانتاج الزراعي:

يلاحظ في هذه الفترة زيادة الضرائب على الفلاحين ، وعدم مراعاة النسب القانونية بحسب الشرع . سواء الضرائب العشرية على الاراضي الاميرية او ضريبة الخراج او الجزية (على أهل الذمة) . فقد زادت تلك الضرائب وتنوعت المظالم والاتاوات . وأسهم كل المتنفيين في ذلك . كالولاة والدفترادارين والمسلمين والمقاطعية (المقدمون) وشيوخ القرى والزعماء والاساتذة والصوباشيين ورجال المقاطعية والضمانين والحوالية (جمع حوالي) والجند على اختلاف أصنافهم وأوجاقاتهم . واختلفت نسب الضرائب من مقاطعة الى أخرى بحسب جودة الارض ونوع سقايتها (بعلية أم مروية) ، وبحسب ظروف كل مقاطعة . ولهذا كان لكل مقاطعة خصوصيتها .

ففي غوطة دمشق ذات الاراضي المروية ، كانت ضريبة الميري تقدر بـ ١٢ر٥ ٪ . في حين كانت الضريبة في اراضي حوران تقدر بحسب الفدان . والافدنة أنواع من حيث مساحة كل منها . فهناك الفدان الخطاط . والفدان الاسلامي . والفدان الروماني الخ ، وتبعا لعدد الافدنة حددت الضريبة ، فاذا كانت مساحة الارض الزراعية تعادل ٣٠ زوجا من الشيران كان على القرية أن تدفع جزءا من ثلاثين جزء من انتاج هذه الارض . وكانت كل قرية مسعرة بالنسبة لضريبة الميري في سجل ضريبة الارض لدى الباشا . وكانت الارض تقاس بين الفينة والاخرى بحبال طويلة (كل ثاني أو ثالث ربيع) ، وتحدد بحجارة كبيرة ، لتحديد ريعها . وكان على كل قرية أن تدفع الضريبة المقررة عليها ولو هجرها بعض أبنائها ، لتوزيعها على من تبقى من الفلاحين في تلك القرية . ويقوم بذلك شيخ القرية .

ولم تبق نسبة الضريبة ثابتة ، بل زادت عما كانت عليه في الفترات السابقة ، ففي ١٨١٢م وصل ريع القدان الواحد في حوران الى ٥٠٠ قرش (١٠) . يضاف الى ذلك ما ابتزّه المكلفون بجباية الضرائب ، والجنود المرافقون لهم . وأسهم الجند بدورهم في ابتزاز الفلاحين والسطو على ممتلكاتهم المنقولة والاعتداء عليهم . ففي ١٨١٢م تعرض فلاحو دمشق لأذية الجند « فهاجم السكان والدالاتية قرى المزة والمعضمية والجديدة وعرطوز ونهبوا من الفلاحين حميرهم وخيولهم وأثاث بيوتهم » (١١) ولم يكتف أولئك بالنهب والسطو ، بل قاموا بقتل الفلاحين الذين قاوموهم ، فاضطر الفلاحون القريبون من مدينة دمشق للجوء الى أسوارها فرارا بمالهم وأرواحهم كما حصل في ١٨١١م (١٢) .

ورغم بلوغ ضريبة الميري في الفترة نفسها في مقاطعات اللاذقية الساحلية نحو ٨٠٠ كيس « والتي كانت تجمع على دفعتين : الاولى على حساب الموسم الشتوي والثانية على حساب الموسم الصيفي » (١٣) . الا أن ما دفعه فلاحو تلك المقاطعات كان أضعافا مضاعفة ناهيك عن استضافة الفلاحين لرجال المقدمين وحواليه ضمانى ضريبة الميري ، الذين كانوا « يقيمون في بيت الفلاح مثل بيوتهم أو أحسن ... فيأكلون أطيب وأفضل ما لدى الفلاح ... فيذبحون الخواريق والدجاج عنوة ، دون أن يتجرأ على الاحتجاج أو ابداء الامتناع ، ويبقى هؤلاء في بيته حتى حلول الدفعة الثانية ، فيأخذون الدراهم الى المقدم (الاقطاعي) . فيعطيه من المبلغ المجبي البخاشيش ، يأخذ الاقطاعي ما يريد من هذا المبلغ ... فمن المعلوم تنقص الدراهم ، فيرجع يرسل حواليه على الفلاحين مرة أخرى ليجمعوا الكسور والنقص ... النتيجة يبقى كل السنة الحوالية عند الفلاحين » (١٤) فيعرقون اللحم عن العظم ، الامر الذي دفع بالفلاحين للتظاهر بالفقر كي يبعدوا عن أنفسهم ان أمكن جشع هؤلاء .

وفي جبل لبنان ، كان الريع الاقطاعي طبقا لأشكال ملكية الارض فيه ، ولهذا اتصف نظام الضرائب بصفات خاصة ميزته عن نظام الضرائب الذي كان مطبقا في بقية مقاطعات بلاد الشام . ولم يمس نظام الضرائب ، الذي طبقتّه الدولة العثمانية في فترة التنظيمات ، الواقع الضرائب في لبنان ، بل بقي على حاله السابق ، ولم تحدد الحكومة فيه سوى المقدار العام للجزية المجبية من أهل الذمة ، ويرجع أن مقادير الضرائب التقليدية في لبنان قد ثبتت على حالها حتى عام ١٨٦١م .

وفرضت الضرائب الاساسية في لبنان على الاشجار المثمرة ، والارض المزروعة « دعيت بالاموال الميرية أو الميري » وأحيانا « المال » ونادرا ما دعيت بالخراج ، وكانت الاموال الميرية تحدد بأشكال مختلفة . ويذكر الرحالة الفرنسي فولني أن ضريبة الميري كانت تجبى عن البساتين والكروم حسب عدد الاشجار ، بينما كانت تجبى من الاراضي المزروعة حسب مساحة الحقل . ويذكر أيضا أن ضريبة كل شجرة تعرف في لبنان

كانت تعادل ثلاث مجيدات . بينما كانت ضريبة المئة دالية قرشا واحدا . ولاحظ بوركهارت ، الذي جاء بلاد الشام في أوائل القرن التاسع عشر ، وجود أسلوب مشابه في تقدير الضريبة المفروضة على أشجار التوت ، وكان يطلق عليها اسم « البذرية » . وكانت تتناسب مع كمية ما يحصل عليه من خامات الحرير وأوراق التوت ، وكانت الأوراق تقدر بالأحمال ، وفي هذه الفترة كانت ضريبة الميرى تجبى من أصحاب مزارع التوت التي يتراوح مدخلها من عشرة أحمال الى أربعين حملا أي بزيادة مرات عدة عما هو متعارف عليه قبل هذه الفترة . فقد فرض على زحلة دفع مثلي ما كان عليها من الضريبة ، وعلى بعلبك ثلاثة أمثال ذلك (١٥) .

وعلى الرغم من التغييرات العديدة التي أجرتها الدولة في مجال استثمار الأراضي (١٦) ، فإن تلك الإجراءات لم تسع لازاحة الإعباء عن كاهل الفلاحين . وازداد الاقطاعيون جشعا وسعوا لجعل الاقطاعات العسكرية السابقة ممتلكات خاصة ورائية . وأدى ذلك العسف الى خراب الاقتصاد الفلاحي ، وطرحت الدولة المالكات في المزاد العلني . فرسى مزادها على كبار التجار والمرايين ورجال الدين ، وأصبحت أراضي تلك المالكات في الغوطة وحوران . والبقاع والمرج والقلمون وغيرها ، بيدهم (١٧) . فأثقلوا على الفلاحين بالضرائب ، وزادوا في ارهاقهم بالأتاوات التي فرضوها عليهم ، لاستعادة الاموال التي دفعوها للدولة مقابل حصولهم على تلك المالكات . وكذلك باستثمارهم لها عن طريق تضمينها سنويا . لأناس أكثر جشعا من أصحاب هذه المالكات . ولتأمين المزيد من الرفاه على حساب الفلاحين . فمثلا : كان لأحمد بيك حافظ باشا مالكانات كفر بطنة وحرزمة في غوطة دمشق الشرقية ، فقام بتلزييمها لحافظ عثمان آغا ب ٦٥٠٠ قرش ، بموجب شرطنامة مؤرخة في ١٢٥١هـ / ١٨٣٦م . ثم لزمتم بعد وفاة الملتزم (الضمان) الى حسن آغا كمخلي الشهير بالبلطجي (١٨) .

ودفع فلاحو دمشق ضرائب أخرى اضافة للضرائب الميرية عن أراض لا عشرية ولا خراجية ، أو ما كانت تسمى « بأرض الحوز » ، وهي ما مات أربابها عنها بلا وارث وآلت الى بيت المال ، وكانت تدفع للزراع باحدى طريقتين : اما باقامتهم مقام الملاك في الزراعة ، وفي هذه الحالة يدفع الفلاحون الخراج عنها ، وأما باجازتها بقدر الخراج ، واذا أخذ الخراج مالا ، سمي « خراجا موظفا » واذا أخذ ثمرا فهو « خراج مقاسمة » (١٩) . ثم دفعوا ضريبة « مشد السكة » وفرضت على الأرض التي تبقى بيد المزارعين مدى الحياة وتسجل في سجلات محاكم دمشق الشرعية ، على أن تترك تلك الأرض أو الفراغ عنها للغير بيد الفلاح ، مقابل أن يدفع مبلغا معلوما من المال . ويورث ذلك الحق لابنائها من بعده (٢٠) .

وتعرض فلاحو مقاطعات ساحل اللاذقية أيضا لاستغلال فظيع ، خاصة القرى

القريبة من مدينة اللاذقية لوقوعها في متناول الاقطاعيين الذين كانوا يقيمون في المدينة فكان ضمان ضرائب الميري يرسو على وجهاء اللاذقية المسلمين سنويا في المزاد ، وهؤلاء يقومون بدورهم بتلزيـم جبايتها لاناس آخرين . وكان على الفلاحين أن يدفعوا لكل طامع مبالغ كبيرة من المال اضافة الى الهدايا المتعددة والمتنوعة في المناسبات المختلفة ، اضافة لما يترتب عليهم من الضرائب للدولة ، فكانوا لذلك «كالفروطة (أي الفواكه) بعد الاكل للحكام والاعيان» (٢١) .

وفي جبل لبنان كان المقاطعية يجبون الضرائب من الفلاحين للامير ، الذي كان يمثل السلطات العثمانية . وكانت تلك الضرائب تبلغ ٨٪ من الانتاج ، ولكن المقاطعية لم يجبوا تلك النسبة فحسب ، بل اكثر منها بكثير ، ووضعوا الفائض في جيوبهم ، رغم أن نسبة ضريبة الميري في جبال لبنان كانت في الاصل ، أقل مما هي عليه في سهول سورية الداخلية . ووصل ما جمعه المقاطعية من الفلاحين اللبنانيين ٢٥٪ من المحصول ، وأحيانا وصلت النسبة الى ٥٠٪ ، اضافة الى تسخير الفلاحين أعمالهم الخاصة . ودفع الفلاحون الضرائب للمحاكم وما فرضه الاساقفة على الفلاحين بدورهم (٢٢) .

ونتسائل هل استكان الفلاحون لتلك المظالم (وما دور تنظيماتهم الحرفية في دفعها ؟ ان الفلاحين لم يكونوا قد وصلوا الى درجة من الوعي الطبقي القادر على جمعهم في كتلة واحدة متراسة على أساس حربي بحث يقودهم لدفع حيف ومظالم الاقطاعيين والمبتزين . وكان توضعهم السكني متباعدا في القرى المنشورة هنا وهناك . وكانت الرابطة الاقوى التي تشدهم هي رابطة مبنية على أساس عشائري أو عائلي . ورئيس العشيرة في نفس الوقت هو (الاقطاعي) وهو قائدهم اذا لزم الامر في اية عملية تمرد أو صدام .

ومع ذلك لم تخل بلاد الشام من بعض الثورات الفلاحية ضد الاقطاعيين في هذه الفترة ، خاصة اذا كانت الرابطة العشائرية غير موجودة بينهم وبين الاقطاعي . ففي عام ١٨٢٠م ثار الفلاحون على الامير بشير الشهابي عندما رفع نسبة الضرائب بأمر من والي صيدا . وراوا في ذلك عودة الى عهد أحمد باشا الجزار الجائر . فاجتمعوا في قرية انطلياس الواقعة شمال لبنان ، وكان عددهم ستة آلاف شخص ، وقرروا عدم دفع الضرائب ، فاضطر الامير بشير للفرار ، وخلفه في منصبه اميران شهابيان لم يتمكنوا بدورهما من فرض تلك الضرائب على الفلاحين . وامام هذا الخطر الذي هدد سلطة الاقطاعيين ، قام الامير بشير الشهابي بالتحالف مع الشيخ بشير جنبلاط ، فأغرقا الارض بدماء الفلاحين الثائرين .

وعندما جاء المصريون الى بلاد الشام ، حاولوا تحويلها الى مستودع للدولة التي أراد محمد علي باشا انشاءها ، فأخذوا اجراءات عدة ، ولايقاف التدهور الزراعي ، حددوا الضرائب التي تجبى من الفلاحين ، وحاربوا الابتزازات الاقطاعية المختلفة ، في محاولة منهم لمنعها في نهاية المطاف ، فأعفوا الاراضي البكر والمحروثة حديثا من دفع أي نوع من أنواع الضرائب لمدة طويلة ، وخاض ابراهيم باشا المصري من أجل ذلك نضالا عنيفا ضد الاقطاعيين ، ولكنه لم يستطع القضاء على علاقات الانتاج الزراعي السيئة التي كانت مبنية على استغلال الفلاحين .

ولأهمية دراسة تلك العلاقات ، لما لها من تأثير على الاوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في بلاد الشام ، آثرنا القاء الضوء على بعض هذه العلاقات ورصد بعض المتغيرات التي طرأت عليها .

فالعلاقات الزراعية لم تكن واحدة في مقاطعات بلاد الشام آنذ ، بل كان لكل مقاطعة تقريبا خصوصيتها ، وتحكمت بها عوامل عدة لا مجال لذكرها هنا . الا أن هذه العلاقات في مجملها كانت مبنية على أساس استغلال الفلاحين بشكل بشع . فالذين يعملون في الارض لا يملكون منها ومن انتاجها الا القليل ، في حين من يتحكمون بها كانوا يأخذون معظم انتاجها . ويمكن عرض نماذج مختلفة في بعض مقاطعات بلاد الشام . كغوطة دمشق . ومقاطعات اللاذقية (الجبالية والساحلية) وجبل لبنان وغيرها .

ففي غوطة دمشق حصل الفلاحون على نسب مختلفة من المحصول الزراعي بحسب طبيعة العلاقة الزراعية القائمة بين الفلاحين والاقطاعيين . فعندما كان الفلاحون يقومون بخدمة الاراضي وحرثها وزرعها . وجني محاصيلها ، كانوا يأخذون مقابل ذلك ثلث المحاصيل . أما اذا قدم الاقطاعي البقر للحراثة والبذار ، ودفع ضريبة الميري للدولة وتكفل بجميع المصروفات . كان الفلاحون يأخذون ربع المحصول . وكانت هذه العلاقة هي الشائعة في الغوطة .

وهناك الشراكة الحموية : وفيها يقدم الاقطاعي السكن للفلاحين ، والفلاحون العمل ، أما البذار والنفقات الاخرى فكانت مثالية ، ثم تؤخذ الضرائب المترتبة على الارض للدولة ، وبعد ذلك يقسم المحصول مناصفة بين الاقطاعي والفلاحين (٢٣) .

أما في مقاطعات اللاذقية فكان الامر يختلف بعض الشيء عن غوطة دمشق ، كما اختلف الامر بين مقاطعات اللاذقية الجبلية والساحلية ، ويعود الاختلاف الى كون اقطاعيي الجبال «المقدمين» هم زعماء العشائر التي ينتمي اليها الفلاحون ، سواء بالنسبة لعشائر جبال اللاذقية العربية أم الكردية أم لعشائر مقاطعات البوجاق والباير التركمانية . فالرابطة بين الاقطاعي والفلاح كانت رابطة مزدوجة : رابطة الدم من

جهة ، ورابطة (اقطاعي وفلاح) من جهة ثانية . في حين لم تكن الرابطة العشائرية موجودة في مقاطعات الساحل غالبا ، وكان هؤلاء الاقطاعيون يقيمون في احدى المدن الساحلية كاللاذقية أو جبلة أو بانياس الخ . . ولهذا اتصفت العلاقة بينهما بالاستغلال البشع . وحتى الرابطة بين الفلاحين في هذه المقاطعات كانت أسرية « الاسرة الواسعة » ولا يوجد تركيز عشائري صرف كما في المقاطعات الجبلية آنفة الذكر .

وعلى ضوء ذلك حددت التقاليد والعادات الموروثة ، طبيعة العلاقات الزراعية في مقاطعات الجبال أكثر من مقاطعات الساحل ، ويورد لنا صاحب المقترّب حالات مختلفة من العلاقات الزراعية في مقاطعات الساحل ، بين ضمامي ضرائب الميري أو الاقطاعيين من جهة وبين الفلاحين من جهة أخرى .

فالحالة الاولى : « يحط المعلم (أي الضمان أو الاقطاعي) ، البقر والبذارات والميري والمصاريف ، والفلاح يحط تعبهُ ويأخذ ربع الرزق من جميع الاشياء من حبوب وتوتون (تبغ) وحرير ودرة وسمسم وغيرهم » (٢٤) وأطلق على هذه العلاقة الزراعية اسم « المربعة » .

الحالة الثانية : « المعلم يحط النصف والفلاح النصف من جميع الامور من الميري لحد أقل مصروف ويقسمون الرزق (المحصول) مناصفة . وبعد القسمة يأخذ الفلاح الربع من حصّة شريكه نظير أتعابه عليها » .

والحالة الثالثة : « المعلم يحط كل شيء من كيسه من غير ميري الى شيخ الضيعة . . . ويؤخذ الحاصل قبل قسم الرزق (المحصول) . ويكون من الستة واحد وفي حالات من الخمسة واحد . وهذا يتبع الاراضي الجيدات والخسعات » . في حين نرى اضافة الى هذه الحالات ، حالة رابعة في مقاطعات الجبال ، وهذه .

الحالة الرابعة : اذا ضمن أحد ضيعة ما من المقدم أو الآغا في مقاطعات الجبال « فلا يتكلف الى شيء كليا ولا يحط الفلاح شيء كليا . فقط عليه دفع مال الميري المترتب على الضيعة الى المقدم عن الفلاحين ويأخذ من الحنطة والشعير وكامل الحبوب الربع ومن الحرير التوتون (التبغ) النصف ، ومن الزيتون ، وأربع مرات بالسنة ، ذخاير معلومة كبار من فحم وحطب وخواريف وجاج وبيض ولبن وغيرها من الذخاير والخدمات متصلة الى بيت الضامن » (٢٥) .

وفي لبنان كانت العلاقات الزراعية معقدة وتختلف أحيانا من مقاطعة الى أخرى . وأشهر تلك العلاقات علاقة المشاركة ، وهي بدورها متنوعة وعلى درجة كبيرة من التعقيد ، ومنها أن يقدم الاقطاعي الارض للفلاح ليفرسها بالاشجار حتى تثمر ، فيتم

آتخذ تقسيم الارض بينهما وذلك حسب الاتفاق ، كان يعطي الفلاح نصف أو ثلث أو ربع الارض ، وكان هذا النوع منتشرا في أراضي الامراء الشهابيين .

وهناك المشاركة بالزراعة الفصلية ، وتتعلق بنوعية الارض والمشروعات بتوفير البذار وأدوات العمل والحيوانات المتوفرة لدى الفلاحين التي ستستخدم في حرق الارض ثم بتوفير البيوت لسكن الفلاحين . وكانت حصة الفلاحين من المحصول ، تتراوح ما بين الثلث والنصف (٢٦) .

ـ تناقص الملكيات الفلاحية الخاصة وتزايد الملكيات الاقطاعية الواسعة :

كانت معظم أراضي بلاد الشام مملوكة الرقبة للسلطان أو الافراد أو لجهة وقفية ، أو مشاعية ، وفي القليل النادر كان الفلاحين يملكون ملكية خاصة ، وكانت صغيرة المساحة لا تقوى في أحسن الظروف على سد حاجاتهم . كما كانت عرضة لسيطرة الاقوياء والمتنفذين بطرق مختلفة . وكانت حيازة تلك الاراضي تجري بطرق عديدة منها :

١ - شراؤها من الفلاحين الذين حل بهم الخراب ، فأثروا بيعها أو التنازل عنها للاقطاعيين . وتحولوا الى أجراء عندهم .

٢ - احياء الارض الموات ، واستعمال حق الاشتراك بالملكية .

٣ - استصلاح أراضي الاحراج في جبال اللاذقية ولبنان وفلسطين واستملاكها .

٤ - الاستيلاء بالقوة على أراضي الفلاحين من قبل الاقطاعيين ، أو بطرق ملتوية من قبل المرابين أو بعض التجار والصارفة وغيرهم .

فاستغل هؤلاء حاجة الفلاحين للمال فأقروضهم الاموال بالفائدة الكبيرة ونصبوا شركهم المختلفة لايقاع الفلاحين بهم ، وانتزعوا ما ييدهم من الارض بأبخس الاثمان فتحول الفلاحون الى أجراء ، أو تركوا الارض وهاجروا الى المدن أو خارج بلاد الشام بحثا عن الرزق . ونسوق مثالا على ذلك ما ذكره الصايغ عن المرابين والفلاحين في اللاذقية والطرق الملتوية التي اتبعها التجار في استغلال حاجة الفلاح لدفع ما عليه من اموال المري وغيرها من الاتاوات « فيلزم يروح يتدين مصريات بالفائدة . . . فيرد التاجر على الفلاح : هذا ما يبصير عندنا في ديننا محرم جدا أكل الربا ، يعني الفائدة ، ولكن عندي رز أبيعك مقدار عازتك وأنت صرفه وخذ حقه ، اقضي حاجتك به ، وحرر لي سند شرعي في قيمة الرز ، أذكر التمسك ، بستانك أم أرضك رهن تحت المبلغ وفي حلول الوعدة ، ان ما دفعت لي الدراهم يكون البستان في بيعتي وملكي وحقه واصلك

بالتمام والكمال ، ويشهد شاهدان على ذلك ، فيضطر الفلاح لحمل الرز والتجوال به في الاسواق لبيعه بثمان بخص ، أو يرسل الفلاح الى عميل التاجر (لشرائه لحسابه دون أن يعلم الفلاح بعلاقة التاجر والعميل) ويكون حاصل الفائدة حوالي ٣٠٪ من أصل المبلغ ، ولا يستطيع الفلاح في الوقت المحدد ايفاء ديونه فيصبح البستان أو الارض ملكا للتاجر بهذه الطريقة « (٢٧) .

وفي لبنان برزت فئة من المرابين الذين أثروا على حساب الفلاحين ، فأقرضوهم الاموال بفوائد عالية بلغت في بعض الاحيان ٤٠٪ (٢٨) ، وكانت النتيجة عجز الفلاحون عن تسديد الديون ، فتنازلوا عن أراضيهم وبأبخص الاثمان لدائنيهم ...

وفي دمشق لم يكن وضع الفلاحين بأفضل من اخوتهم في لبنان واللاذقية ، واستخدم المرابون أساليب مشابهة لما سبق مع الفلاحين . فاستغلوا حاجة الفلاح للمال ، فأقرضوه أموالا بالفائدة ، وسجلوا ذلك في سجلات محاكم دمشق الشرعية على أنهم أقرضوهم سلعاً « مثل الصابون - والبن - والقمح - الشعير والآلجة » وحددوا ثمنها أكثر بكثير من ثمنها الفعلي ويكون الفارق بينهما « السعر الحقيقي والسعر المسجل » هو كمية الفائدة التي يريدون أخذها من الفلاح . احتيالا على الشريعة . فيضطر الفلاح للقبول أمام ضغط الحاجة .

وكان من أبرز التجار المرابين الذين سلكوا هذا الاسلوب ، خليل آغا ابن عبد الرزاق المسودن . ففي سنة ١٢٠٣ هـ . استدان منه أهل قرية سكا من غوطة دمشق الشرقية « ٩٦٩٦ قرشا فضة صحيحة معاملة شامية على حكم التفصيل الاتي ذكره : ٨٣٣٠ قرشا من جهة دين شرعي ، (وهو المبلغ الفعلي الذي قبضه الفلاحون منه) ، ثم ١٦٦٦ قرشا ثمن بن حجازي (وهذا البن لم يستلمه الفلاحون وانما كان بمثابة فائدة اخذها التاجر على المبلغ المذكور أعلاه) (٢٩) . ويمكن رصد مثل هذه الديون بكثرة في صفحات سجلات محاكم بلاد الشام في هذه الفترة .

أما صيارفة اليهود في دمشق . فقد أدلوا بدلوهم في ابتزاز الفلاحين الشاميين وافقارهم . وجنوا من خلال ذلك مبالغ كبيرة ، واستغلوا وجودهم في قمة الادارة المالية لولاية دمشق لتحقيق ذلك . فكانوا يخفضون سعر النقد قبل خروج قافلة الحج . ثم يقوم أبناء جلدتهم المرابون بتسليف جنود حراسة قافلة الحج الاموال على حساب المستندات التي بأيدي الجنود لاستردادها من حساب الضرائب الميرية ، التي ستجمع من الفلاحين عند نضج المحاصيل الزراعية (٣٠) . ثم يتربصون بالجنود على أبواب سرايا الوالي في دمشق لشراء تلك السندات الموجودة في أيديهم ويحتفظون بها الى حين جمع أموال الميري من الفلاحين . ثم يرفع الصيارفة أسعار النقد . وعلي

ضوء ذلك يقوم السماسرة بقبض قيمة السندات . فجنوا بهذه الطريقة مراح كبيرة من الفلاحين . « حتى أصبح يهود دمشق أغنى سكانها » (٢١) .

واستطاع المرابون والتجار والاقطاعيون والمتنفذون، السيطرة على اراض واسعة من الاراضي الاميرية والوقفية بالرشوة والمال . ففي اللاذقية : كان للعلويين اوقاف خيرية ، اصطفاه رجال الدين منهم . وسجلوها في دوائر الطابو لأنفسهم بعد صدور قانون المجلة العثماني سنة ١٨٠٩ م ، رغم أنهم قبل ذلك كانوا يأكلون ريعها . ويستغلون جهد الفلاحين الذين يعملون عليها . ويعتبر ذلك من أسباب بروز بعضهم كاقطاعيين كبار في الفترات اللاحقة .

وفي دمشق استخدم المتنفذون طرقا مختلفة للسيطرة على اراضي الاوقاف ، فاحتجوها لأنفسهم ، وأضرروا بالجهات التي حسبت من أجلها . ومن هذه الطرق :

١ - شد السكة أو مشد السكة - ويعني ذلك استحقاقا لحرث الاراضي التي ليست مملوكة الرقبة للحرث .

٢ - أداء مرتب الوقف اذا كانت الارض موقوفة الرقبة بعد اداء حق حرثها .

٣ - الاستبدال : كأن يتواطأ هؤلاء مع القضاة والحكام ونظار الاوقاف لاستبدال اراضيهم السيئة بأراضي الاوقاف الجيدة والتي تفوق الاولى مساحة في بعض الاحيان .

٤ - دفع بدل القيمة للسيطرة على البساتين وما تشتمل عليه من جذور الفصة ومعاجن المشمش (في اراضي الغوطة وغيرها) .

٥ - البناء على املاك الاوقاف « ما يسمى حكرا » على أن يعطى المتولي على الاوقاف مبلغ من المال ويسمى خدمة » .

وكان هؤلاء المحتالون المتنفذون ، يدفعون مبلغا من المال مسانهة للمتولين على املاك الاوقاف . ويسمى ذلك « دينا مؤجلا » ، أما الذين قاموا بفرس الاشجار على أرض الاوقاف فيدفعون مقابل استثمار تلك الاشجار مبلغا من المال يسمى (احتراما) . ويمكن رصد العديد من هذه الحالات في سجلات محاكم دمشق المختلفة .

ونورد أحد الامثلة على ذلك ما حصل في سنة ١٢١٦ هـ من استبدال أرض سيئة بأرض جيدة تعود لاوقاف المرحول جمال الدين الخضيري ، وكان ناظرا على اوقافه ، قاسم آغا بن محمد آغا الدمشقي وابن عمه اسماعيل آغا . وذلك بالدرهم والدنانير ، ورغم أن تلك العملية كانت احتيالا لحياسة أرض من اوقاف المذكور ، فان القاضي قد وافق على ذلك في ١٣ شعبان ١٢٢٦ هـ . متذعرا بحجج واهية » (٢٢) .

ولم تتعرض اراضي اوقاف المسلمين لمثل هذه الحيل فحسب بل شارك في ذلك

بعض أهل الذمة للسيطرة على أراضي أوقافهم المختلفة . وهكذا « سيطر أهل السوء على أملاك الاوقاف واحتكروها وورثوها لابنائهم وأحفادهم » (٢٢) .

وأصبح المحتالون والمرابون والمتنفذون يملكون مساحات شاسعة من أراضي الغوطة وحوران والبقاع والمرج والقلمون وغيرها . وأصبح الفلاحون أكثر بؤسا . وتوسم الفلاحون الخير في قدوم المصريين الى بلاد الشام . وعلى الرغم من خوض إبراهيم باشا المصري نصالا عنيفا ضد الاقطاعيين في بلاد الشام ، الا أنه لم يستطع القضاء على أسلوب الانتاج الاقطاعي ، أو يسد من طبيعة العلاقات الزراعية التي بنيت على استغلال الفلاحين .

وعندما استعاد العثمانيون بلاد الشام من المصريين في سنة ١٨٤٠ م . لم يسعوا لصالح الفلاحين ، بل أعادوا الاقطاعات التي نزلت من الاقطاعيين في العهد المصري . ولما كان همهم التسريع في عملية اصلاح احتاجوا للمال ، وكان على الفلاحين أن يدفعوا فحجر الفلاحون أراضيهم وشكلوا عبئا على سكان المدن . فأصدر العثمانيون أوامرههم الى ولايتهم « بمنع الفلاحين من التسكع في شوارع المدن والعودة الى أراضيهم » (٢٤) ولكن الولاة لم يقدروا على ذلك .

وعرضت الاراضي الزراعية للبيع وبأبخس الاثمان ، وزادت ديون الفلاحين الذين بقوا في أراضيهم ، وعجزوا عن دفع الضرائب . فاضطروا لتقديم « عرضحال » في بعض الاحيان الى السلطات العثمانية المحلية يطلبون فيها اعفاءهم من الضرائب أو تخفيفها أو تقسيطها . وقامت الدولة بطرح المالكانات بالمزاد العلني . فاستغل المرابون والتجار والمتنفذون تلك الحالة . وحازوا على المالكانات . فتناقص عدد مالكي الارض وزادت مساحات الارض التي تملكها القلة وبرزت الملكيات الواسعة . وكان ذلك مقدمة لاستملاكها نهائيا من قبل هذه الفئة في الفترة اللاحقة (النصف الثاني من القرن التاسع عشر) بفعل ما صدر من تنظيمات وقوانين من الدولة العثمانية كخط شريف سنة ١٨٥٦ م ، وقانون المجلة العثماني في ١٨٦٩ واكتماله في سنة ١٨٧٦ م .

الحواشي

- (١) كانت الملكيات الخاصة حول القرى والمدن ،
ففي جبال لبنان كانت أراضيها عبارة عن
مدرجات بفعل الطبيعة الجبلية وكان من
تلك الاراضي (الجلول جمع جل) وهي أرض
مطوقة بسور من الحجارة تزرع بأشجار
التوت والتبغ ومنها أرض (الكروم) ، وأرض
سليخ ، وأرض قلع ، وهي ملك للقرية
وأرض المشاع ، بها غابات ومراعي للقرية ،
وأرض بمثابة بيدر للقرية - وفي ريف
اللاذقية كنت ترى أراض مسورة بحجارة أو
بالعوسج أو بالدليس، صغيرة المساحة تزرع
بالخضار والاشجار المثمرة ، أو تكون
تحت ينابيع مياه القرية ان وجدت ،اضافة
الى البيدر الذي يستخدم من قبل أبناء
القرية .
- (٢) انظر : لاميتون ،آن ، نظرات - الاقطاع
(ترجم الى العربية ونشر في كتاب الاجتهاد)
ص ٢٦٩ - ٢٩٧ .
- (٣) انظر : مجهول ، مذكرات تاريخية ، ص ٣٥
نعيمة ، يوسف ، مجتمع مدينة دمشق ،
ج ١ ص ٣٠٨ ، دمشق ١٩٨٦ م .
- (٤) كانت لكل مقاطعة في اللاذقية شيخها أو
(المقدم) وهو زعيم العشيرة التي تستقر في
المقاطعة . ويرتبط الفلاحون به بالرابطه
العشائرية ، ويفصل كل عشيرة عن الاخرى
في الجبال وادي أو مرتفع أو نهر . وفيها
حاضرة كبيرة يستقر فيها المقدم . وكانت
متسلمية اللاذقية مشكلة من ١٤ مقاطعة هي
«القدموس ، بني علي ، الهالبة ، القرداحة ،
الجهنية ، دريوس البهلولية ، المرقب ،
الخوابي ، زميرين ، صهيون ، جبل الكراد ،
الباير ، البوقاق » . انظر : الصايغ -
فتح الله بن انطون . المقرب في حوادث
الحضر والعرب . مخطوط . ص ٥٨ -
ص ٥٨ ب .
- (٥) الصايغ ، المصدر السابق ص ٦١ و ص
٢٦١ .
- (٦) الصايغ ، المصدر السابق - ص ٥٨ أ .
- (٨) انظر : رافق عبد الكريم ، بلاد الشام
ومصر ، ص ٣٨١ .
- (٩) انظر : أنيس ، محمد ، الدولة العثمانية
والشرق العربي ١٥١٤ - ١٩١٤ م ص ١٥٢ ،
القاهرة سنة ١٩٧٧ م
- (١٠) استقر سكان سهل حوران في عدد من القرى
كانت كل واحدة منها محاطة بأراض يعاد
توزيعها سنويا . وفي كل قرية كان في مركز
القيادة أسرة أو اثنتان تبعاً لعدد أفراد الأسرة
أو تضامنها وسبب قدرتها الانتاجية والثروة
الناجمة عن ذلك . وكان من تلك الاسر
(المقداد والحريري في بصرى - والشريدة في
الكورة في عجلون - والمجالي في الكرك) . وكانت
أبرز القبائل التي نزلت في حوران (ولد
علي والرولة) .
- (١١) انظر : العبد ، حسن آغا . قطعة من تاريخ
حسن آغا العبد ص ١١٢ ، دراسة وتحقيق
يوسف نعيمة . دمشق ١٩٧٩ م .
- (١٢) الفيد ، المصدر السابق ص ١٢٠ .
- (١٣) الصايغ ، المقرب ص ٢٦٦ ص ٦٦ ب .
- (١٤) الصايغ ، المصدر السابق ص ٦٦ ب . أما
الحوالية فهم الجباة الذين يرسلهم الضمانون
أو الاقطاعيون لجباية الضرائب من الفلاحين
ولهم على ذلك مبلغ معلوم من المال .
- (١٥) انظر : نسكايا ، آسميلييا . المرجع السابق
ص ٤٩ - ٥٠ . علماً بأن الدرهم كان يساوي
قطعة من الارض تتسع لبدر (مد) من القمح
يعادل وزنه الان ٩ كغ .
- (١٦) ألغت الدولة العثمانية نظام التيمار ونظام
السباهية وكذلك أوجاق الانكشارية فيما
بين ١٨٢٦ - ١٨٣١ م .

- (١٨) انظر سجل القسمة العسكرية بدمشق رقم ١٢٥٠/٣٤٠ - ١٢٥١هـ / ص ٥٣ - القضية مرخة في ٢١ صفر سنة ١٢٥٢هـ .
- (١٩) انظر : ابن عابدين . محمد أمين - رد المختار على الدر المختار ج ٣ ص ٣٥٣ .
- (٢٠) انظر : السجل رقم ٣٣٦ من مجموعة سجلات محاكم دمشق الشرعية لعام ١٢٥٠ - ١٢٥١ ص ١٤٠ - مديرية الوثائق التاريخية بدمشق - للمتحف الوطني فيها .
- (٢١) الصايغ : فتح الله بن انطون - المقترّب في حوادث الحضرة والعرب ص ٦٦ أ و ص ٦٦ ب .
- (٢٢) انظر : نسكايا . آ. سيميليا - الحركات الفلاحية في لبنان ص ٥١ و ص ٥٢ و ص ٥٣ .
- (٢٣) انظر : حنا عبد الله . القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سورية ولبنان - القسم الاول ص ١٢٠ . ثم القاسمي - محمد سعيد ، قاموس الصناعات النامية . ج ١ ، ص ١٥٦ ص ١٦٣ - ١٦٨ .
- (٢٤) الصايغ - المصدر السابق . ص ٧١ ب .
- (٢٥) الصايغ ، المصدر السابق ص ٧١ ب و ص ٧٢ أ .
- (٢٦) نسكايا . آ . سيميليا - المرجع السابق ص ٤٤ - ٤٥ .
- (٢٧) انظر : الصايغ ، المقترّب في حوادث الحضرة والعرب ص ٦٩ أ و ص ٦٩ ب .
- (٢٨) انظر : نسكايا . آ. سيميليا ، المرجع السابق ص ٢٥ .
- (٢٩) انظر : سجل المحكمة الكبرى بدمشق رقم ٢٢١/ص ٣٨٨ .
- (٣٠) تخرج قافلة الحج على حساب الأشهر القمرية وغالبا ما يكون ذلك مخالفا للأشهر اليلادية .
- (٣١) انظر : تفصيل ذلك في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق . العدد ٩ ص ٦٤٥-٦٤٦ ، سنة ١٩٢٩ م .
- (٣٢) انظر تفاصيل ذلك في سجل المحكمة الكبرى بدمشق رقم ٢٥٠/ص ٨٣ - كما ورد ذكر حوادث مماثلة لاستبدال أملاك الأوقاف بملكيات أخرى . في سجلات المحكمة الكبرى بدمشق رقم ٢٢١/١٢٠١ - ١٢٠٢هـ ص ١٧٨ و ص ٢٢٨ و ص ٢٣٠ . ثم سجلها رقم ٢٤٥/١٢١١ - ١٢١٦هـ ص ٣٤٤ .
- (٣٣) انظر : كتابنا مجتمع مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ٤٥٩ .
- (٣٤) انظر : الوثائق التاريخية بدمشق - المجلد الثاني ص ٣٦ و ص ٣٧ الوثيقة رقم ٣٠ المتحف الوطني بدمشق - دار الوثائق التاريخية .

